

CCass,03/12/2008,1033

Identification			
Ref 19095	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 1033
Date de décision 20081203	N° de dossier 866/4/1/2008	Type de décision Arrêt	Chambre Administrative
Abstract			
Thème Responsabilité Administrative, Administratif		Mots clés قرارات محكمة النقض, Responsabilité de l'Etat, Faute des agents, Compétence des juridictions administratives	
Base légale Article(s) : 79 - Dahir n° 1-02-238 du 25 rejev 1423 (3 octobre 2002) portant promulgation de la loi n° 17-99 portant code des assurances		Source Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى	

Résumé en français

Relève de la compétence des tribunaux administratifs la demande tendant à la restitution par l'Etat des documents confisqués lors l'incarcération du demandeur, cette demande mettant en cause la responsabilité de L'Etat du fait de ses agents, s'inscrivant dans le cadre des dispositions de l'article 79 du DOC.

Résumé en arabe

مسؤولية الدولة - القانون الواجب التطبيق

إن طلب إرجاع الدولة لفائدة الطاعن الوثائق التي أخذت منه يوم اعتقاله و تأسيس طلبه على الفصل 79 من قانون الالتزامات و العقود، أي في نطاق المسؤولية عن الأخطاء المصلحية التي تعتبر أصلا أخطاء مرتبطة بالوظيفة الإدارية يترتب عنه صيرورة النزاع مندرجا ضمن اختصاص المحكمة الإدارية.

Texte intégral

القرار عدد 1033، المؤرخ في 3/12/2008، الملف الإداري عدد 866/4/1/2008

باسم جلالة الملك

إن المجلس الأعلى

و بعد المداولة طبقا للقانون

في الاختصاص النوعي:

حيث يستفاد من أوراق الملف أن المدعي السيد أكرم محمد تقدم بتاريخ 24/3/2004 بمقال أمام المحكمة الإدارية بالرباط التمس فيه الحكم على الدولة بإرجاعها لفائدته الوثائق التي أخذت منه يوم اعتقاله مع أدائها له تعويضا عن الأضرار اللاحقة به منذ تاريخ 15/7/2000 إلى تاريخه اعتمادا على مقتضيات الفصل 79 و 80 من قانون الالتزامات و العقود، أجاب عنه الوكيل القضائي للمملكة بالدفع بعدم الاختصاص النوعي لكون الدعوى تندرج ضمن مقتضيات الفصل 80 المعتمد بمناسبةها و بعد المناقشة قضت المحكمة الإدارية باختصاصها النوعي للبت في الطلب و هو الحكم المستأنف من طرف السيد الوكيل القضائي ناعيا عليه خرق قواعد الاختصاص النوعي التي تعتبر أن الخطأ الشخصي المرتكب من الموظف و الذي يشكل فعلا جرميا يبرر إحالته على المجلس التأديبي و اقتراح عقوبة تأديبية في حقه تخرج عن اختصاص القضاء الإداري.

لكن حيث إن مجرد تأسيس الطلب على ضوء الفصل 79 من قانون الالتزامات و العقود أي في نطاق المسؤولية عن الأخطاء المصلحية التي تعتبر أصلا أخطاء مرتبطة بالوظيفة الإدارية المرفق المستأنف يترتب عنه صيرورة النزاع مندرجا ضمن اختصاص المحكمة الإدارية في نطاق المادة 8 من قانون 90-41 المحدثه بموجبه المحاكم الإدارية، فيكون ما انتهى إليه الحكم المستأنف في محله و واجب التأييد.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى بإلغاء الحكم المستأنف و إرجاع الملف إلى المحكمة التي أصدرته لمواصلة النظر فيه. و به صدر القرار و تلي في الجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط و كانت الهيئة الحاكمة متركبة من رئيس الغرفة الإدارية (القسم الأول) السيد أحمد حنين و المستشارين السادة: إبراهيم زعيم و أحمد دينية و عبد الحميد سبيلا مقررا و حسن مرشان و بمحضر المحامي العام السيد أحمد الموساوي و بمساعدة كاتبة الضبط السيدة نفيسة الحراق.